http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1585) السنة السابعة - الاربعاء (19) آب 2009

المالكي في دمشق لتفعيل اتفاقات التعاون الأمني والسياسي بين البلدين

رئيس الوزراء خلال وصوله دمشق .. ا.ف.ب.

دمشق / وكالات

بدأ رئيس الوزراء نوري المالكي امس الثلاثاء زيارته الى دمشق لتعزيز التعاون الامني والسياسي والاقتصادي.

ووصل المالكي امس الى مطار دمشق حيث استقبله رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري، ويرافق رئيس الوزراء في زيارته وزيرا النفط والموارد المائية. ووزير الدولة للأمن القومي ويجري رئيس الوزراء خلال الزيارة، محادثات مع الرئيس السوري بشار الاسد تتركز حول علاقات التعاون بين سوريا والعراق وملفات وقضايا ثنائية واقليمية تهم الجانبين.

وقال المالكي في تصريح لصحيفة (تشرين) السورية امس الثلاثاء: ان زيارته تأتي لترتيب افضل العلاقات بين البلدين وفتح افاق هذه العلاقات امنيا وسياسيا واقتصاديا ومواجهة الارهاب. واضاف: ان زيارته هي استمرار لرغبة مشتركة تم التعبير عنها بلقاءات متعددة كان اخرها مع الرئيس بشار الاسد في القمة العربية بالدوحة وتندرج ايضا في اطار التواصل المستمر بين المسؤولين والوزراء على مختلف المستويات. واوضح المالكي انه سيتم بحث التعاون بين البلدين لمواجهة الارهاب الذي لا يمثل تحديا للعراق فحسب بل يشكل تهديدا لدول المنطقة جميعا لأن الارهاب لا حدود له. وحول التعاون مع سوريا في مجال الاستثمار قال المالكي: ان هناك خطوات جيدة وايجابية لبعض الدول العربية للمساهمة في اعادة الاعمار والبناء في العراق وسوريا مدعوة لهذه المشاركة وجميع الشركات والمؤسسات، ولدينا رغبة لفتح مناطق حرة بين البلدين وزيادة التبادل التجاري وفتح افاق جديدة للشركات السورية. وبشأن الوضع الامني في العراق قال المالكي: ان الوضع متين، ولا خوف عليه، وجميع اجهزة الامنية قادرة على حماية امن الوطن والمواطنين ولم تعد هناك فرصة للارهاب والارهابيين في ان يسيطروا على جزء من الارض العراقية، وهذا مؤشر على نمو وقوة القوات العراقية.

وكان المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي قد افاد في تصريح صحفي ان «المالكي سيبحث في زيارته المسائل الامنية والسياسية والاقتصادية والحدود والمياه والتعاون العربي». وقال «نتوقع ان تشكل هذه الزيارة قاعدة صلبة لتعاون مشترك بين البلدين، خصوصا على الصعيد الامني وضبط الحدود وعدم السماح بالخروقات».

ويشار الى ان قائد القوات الاميركية في العراق الجنرال راي اوديرنو قد قال في وقت سابق من يوم الاثنين ان عدد المقاتلين الاجانب الذين يتسللون الى العراق قد انخفض «بصورة ملفتة»، الا ان سوريا تبقى مصدر قلق. ويقوم المالكي بزيارته بعد بضعة ايام على زيارة قام بها وفد عسكري اميركي الى سوريا وبحث خلالها مع المسؤولين السوريين «سبل التعاون الامني بين الجانبين». ووقع العراق وسوريا في نيسان الماضي خلال اجتماعات اللجنة العليا السورية – العراقية المشتركة التي عقدت في بغداد برئاسة رئيسي وزراء البلدين المهندس عطري والمالكي بروتوكولا للاتفاقية من أجل تجنب الازدواج الضريبي وبروتوكولي تعاون في مجال المناطق الحرة والمجال الصناعي وثلاثة برامج تنفيذية للتعاون في المجال الصحي والثقافي وحماية البيئة ومذكرتي تفاهم في مجال الإسكان والتعمير والتعاون العلمي والثقافي. كما اتفق الجانبان على إعداد مشروع اتفاق تعاون ستراتيجي يحقق التكامل بين البلدين في المجالات كافة وتكليف وزيري الخارجية بإعداد المشروع وعرضه على حكومتي البلدين تمهيداً للتوقيع عليه في أقرب وقت ممكن. وكان وزير المالية السوري محمد الحسين قد وقع مع نظيره العراقي باقر جبر الزبيدي على كل من المحضر المشترك لملف الالتزامات المالية القديمة ومحضر اتفاق بين المكتبين الموحدين للتأمين السوري والعراقي بالإضافة إلى محضر اجتماع زيارة الوفد العراقي إلى سوريا. واتفق الجانبان بموجب محضر الالتزامات المالية على منح مدة من ١٦ الشهر الجاري إلى ٢٣ منه لأصحاب العقود التي سبق أن تمت الموافقة عليها ورفضت لاحقا لأي سبب ليتمكنوا من تقديم ثبوتيات جديدة لم تقدم سابقاً تثبت حقهم بالمطالبة على أن يتم الرد عليها خلال شهرين. ودعا الحسين إلى «ضرورة تسوية ملف المستحقات المالية بين البلدين ووضع أسس لتطوير العلاقات بين المناطق الحرة وتطوير آليات عمل المراكز الحدودية المشتركة».كما دعا إلى «ضرورة العمل على تحقيق خطوات عملية على أرض الواقع لتأسيس المصرف السوري العراقي المشترك والاتفاق على جميع النقاط المتعلقة بتأسيسه ولاسيما تحديد الجهة المقيمة ومساهمات الجانبين بهدف البدء بعملية التأسيس وطرح أسهمه للاكتتاب في أقرب وقت ممكن»، مشيرا إلى «ضرورة تأسيس علاقات مصرفية مباشرة بين الجانبين». واتفق الجانبان على إنشاء علاقة مصرفية بين المصرف العراقي للتجارة والمصرف التجاري السوري وتشجيع باقي المصارف العراقية على ذلك وأن يلتزم البنك العراقي بتغطية اعتمادات الاستيراد بالشكل الذي يراه مناسباً، وأن يسعى الجانبان لتشجيع العمل عبر المصارف باعتمادات ستوفر العديد من المكاسب للبلدين.

مطالبة بريطانيا بالكشف عن اسمي معتقلين لدى الولايات المتحدة

لندن / رويترز

ذكرت جماعة خيرية ان محامين في مجال حقوق الانسان سيتخذون اجراء قانونيا ضد الحكومة البريطانية اذا لم تكشف عن اسمي رجلين اعتقلتهما القوات البريطانية في العراق، ونقلا بعد ذلك الى حوزة الولايات المتحدة في أفغانستان.

وأكدت بريطانيا أنها سلمت رجلين مشبه بهما الى مسؤولين أمريكيين عام ٢٠٠٤ وأنهما نقلا في وقت لاحق الى افغانستان، الامر الذي يخالف اتفاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا تنص على عدم نقل أي أشخاص مشتبه بهم الى خارج العراق من دون موافقة مسبقة. لكن وزارة الدفاع لم تعلن اسمي الرجلين اللذين يقال انهما ينتميان الى جماعة عسكر طيبة التي مقرها باكستان وتربطها صلات بتنظيم القاعدة. وذكرت الوزارة أن الكشف عن الاسمين يخالف قوانين حماية المعلومات.

وبريطانيا هي حليف الولايات المتحدة في الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، وقد انهت انسحابها الكامل من مدينة البصرة حيث تمركزت قواتها المقاتلة بعد سقوط النظام المباد. وقال كلايف ستافورد سميث مدير جماعة ريبريف البريطانية لحقوق الانسان يوم الاثنين «أقرت بريطانيا الان بأنها كانت متواطئة في جريمة. رغم اقرارها بالاشتراك في ذلك فهي لا تريد أن تخبرنا من هما الضحيتان.»

وأضاف «لا تريد أن تفعل شيئا بسيطا هو اخبارنا من هما هذان الرجلان، باسميهما الكاملين بالتحديد، وأين توجد أسرتاهما لنمثلهما بدون مقابل، وهذا هو كل ما نطلبه». وتعتقد ريبريف أن الرجلين باكستانيان.

وشارك في العمليات الارهابية التي نفذت في العراق، العديد من المقاتلين الذين ينتمون الى تنظيم القاعدة من جنسيات عربية واسيوية، فضلا عن اخرين من دول اوروبا.

وواجهت بريطانيا في حملتيها في العراق وأفغانستان أسئلة متكررة عن معرفتها وضلوعها في قيام الولايات المتحدة بنقل أفراد مشتبه بهم الى دول ثالثة. ووجهت الجماعة الخيرية رسالة الى وزير الدفاع البريطاني بوب اينسوورث طلبت منه فيها اسمي الرجلين وقالت انها سترفع دعوى للمطالبة بالكشف عنهما اذا رفضت الحكومة اعلانهما أو اذا لم ترد خلال ٢١ يوما.

وذكرت وزارة الدفاع في بيان أنها «بصدد بحث النقاط القانونية التي ذكرتها (الجماعة) وسوف ترد في الوقت المناسب». وأضافت ان «هذين الفردين في حوزة حكومة الولايات المتحدة، وأكدت لنا الحكومة الاميركي ة أنهما يحتجزان في بيئة انسانية وامنة».

وكان تقرير لمنظمة حقوق الانسان قد انتقد السلطات العراقية ازاء سكوتها امام قتل المئلين في العراق، فضلا عن اتهام القوات الامنية بغض النظر عن عمليات القتل التي طالت ذوي الميول الجنسية من قبل الجماعات المسلحة.

واشنطن تجدد التزامها بموعد الانسحاب

اوديرنو يقدم مقترحات قد تمدد فترة التواجد الاميركي

بغداد- واشنطن / المدى والوكالات

في الوقت الذي جدد فيه الرئيس الاميركي باراك اوباما موعد انسحاب قوات بلاده من العراق، قدّم قائد القوات الاميركية الجنرال راي اوديرنو مقترحا لمشاركة جيشه في قوة ثلاثية مع القوات الامنية العراقية والبيشمركة في المناطق المتنازع عليها، ما يعني تعديلا في الاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، والبقاء العسكري في العراق لمدة تتجاوز موعد الانسحاب الكامل نهاية العام ٢٠١١.

وقال اوباما الذي كان يتحدث أمام جمعية قدامى المحاربين الاميركيين في جنوب غربي ولاية أريزونا: «بعد أن يتحكم العراقيون في مصائرهم سيتعرضون لاختبارات أخرى وسيصبحون مستهدفين». وأضاف: أن «أولئك الذين يسعون إلى توسيع شقة الانقسامات الطائفية سيحاولون القيام بمزيد من التفجيرات وقتل الأبرياء، إننا نعرف ذلك». وتابع قائلا: «ولكن مع مضي الوقت يجب أن يعرف الشعب العراقي أن الولايات المتحدة ستفي بتعهداتها، يجب أن يعرف الشعب الاميركي أننا سنمضي قدما في ستراتيجيتنا، وسنبدأ سحب القوات القتالية من العراق في وقت لاحق من العام الجاري، سنسحب كل تشكيلاتنا القتالية قبل نهاية آب الجاري، وسنسحب كل قواتنا من العراق قبل نهاية ٢٠١١، وبالنسبة لأميركا ستنتهي الحرب في العراق».

وكانت الحكومة قد اقرت مشروع قانون يقضي بإجراء استفتاء حول الاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن الذي يدعو لانسحاب القوات الاميركي ة قبل نهاية ٢٠١١ حسبما صرح الناطق باسم الحكومة علي الدباغ. وفي حالة رفض الناخبين الاتفاق سيصبح لاغيا بشكل تلقائي بعد عام، أي ان الموعد المحدد لانسحاب القوات الاميركي ة من العراق سيتقدم إلى كانون الثاني ٢٠١١.

لكن تعهدات الرئيس الاميركي بانسحاب قوات بلاده في الموعد المحدد، قد تكون على المحك، مع تصريحات قائد الجيش الاميركي في العراق الجنرال راي أوديرنو يوم الاثنين الماضي، وقال انه اقترح تشكيل فرق أمنية من قوات حكومية وكردية وأمريكية لحماية المناطق المتنازع عليها من هجمات المسلحين. واشار اوديرنو الى ان الفكرة التي قد تتطلب تعديلا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة والعراق للسماح للقوات الاميركي ة بالعودة الى البلدات والقرى، قوبلت برد ايجابي من حكومة بغداد وحكومة اقليم كردستان.

وشنت الجماعات المسلحة عددا من الهجمات الارهابية على المناطق المتنازع عليها خاصة في محافظة نينوى، واوقعت المئات من الضحايا، بهدف خلق الفتنة والنزاعات بين الجهات المختلفة، واشارت اصابع الاتهام الى تنظيم القاعدة، لأنه المستفيد الوحيد من هذه الهجمات.

وأضاف اوديرنو بحسب رويترز: أن الترتيب الثلاثي سيكون في حالة الموافقة عليه «شبيها بعض الشيء» بمهمة أمريكية لحفظ السلام، و«لن يكون ذلك لفترة طويلة». وتابع: أن تنظيم القاعدة ينتهز الفرص لمهاجمة بلدات وقرى لا تخضع لحماية تذكر قرب الموصل في محاولة لإشعال فتيل العنف بين العرب والاكراد.

وقال أوديرنو أنه اذا حصل على الموافقة على نشر قوات ثلاثية في المناطق المتنازع عليها فان أغلب العمل ستنفذه قوات عراقية وقوات البيشمركة بينما ستقوم القوات الاميركية بدور اشرافي الى حد كبير. وأضاف «لسنا بصدد اصدار أي قرار بأن هذه المنطقة المتنازع عليها تابعة لحكومة اقليم كردستان أو للحكومة العراقية.» وتابع يقول: انه ربما يتعين أن تمنح الحكومة العراقية القوات الاميركية استثناء من الاتفاقية الأمنية الثنائية التي انسحبت بموجبها القوات الاميركية من المدن في نهاية حزيران والتي تحدد نهاية ٢٠١١ كمهلة نهائية للانسحاب الاميركي الكامل. وذكر أنه ناقش اقتراحه مع رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني وان كلا منهما طلب منه بحث الفكرة، وستبدأ لجنة في مناقشة الاقتراح الشهر القادم. وقال «حصلت على دعم، لم أشعر بأي معارضة مبدئية لاقامة نقاط تفتيش ثلاثية مشتركة بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة بإشراف من الجنود الاميركيين.

قوات اميركية في العراق .. ا.ف.ب.

المواطنون.. يأملون ألا يسمعوا غير مدفع الإفطار في رمضان

بغداد / د ب أ

مع اقتراب شهر رمضان بدأت العائلات العراقية الاستعداد لاستقبال لياليه، وتأمين متطلبات مائدة الافطار، التي يحرص العراقيون على أن تكون مميزة، على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية واللحوم، وفي ظل تناقص امدادات مفردات البطاقة التموينية التي تقوم الدولة بتوفيرها للعراقيين منذ أكثر من ١٨ عاماً.

ويأمل العراقيون قبل كل شيء أن تكون ليالي رمضان اكثر «أمناً»، وبعيدة عن موجة التفجيرات التي اجتاحت بغداد ومناطق اخرى أخيراً، وان ينصرف قادة البلاد ورجال الدين الى تكريس روح المودة والايثار والابتعاد عن حالات التناحر والصراعات ونشر الضغينة والكراهية بين الناس، وإفساح المجال امام الجميع لأداء العبادات بحرية وامان. وتعج الاسواق العراقية بأنواع المواد الغذائية وجميعها من مناشئ أجنبية لأصناف فاخرة من الارز والعدس والفاصوليا والطحين والعصائر والمعلبات والحلويات والمعجنات، لكنها تباع بأسعار مرتفعة بسبب عجز وزارة التجارة عن تأمين هذه المواد عبر البطاقة التموينية التي تؤمن هذه المواد بأسعار مخفضة جدا منذ عام ١٩٩٠.

ولكن لن يكون بوسع العراقيين الانتظام في مشاهدة الاعمال التلفزيونية والمسلسلات التي بدأت المحطات الفضائية العراقية والعربية الترويج لها وعرضها خلال ليالي شهر رمضان، بسبب الانقطاعات الكثيرة للتيار الكهربائي الذي تعاني منه المدن العراقية، في حين تستعين الأسر العراقية منذ حرب عام ٢٠٠٣ وحتى الآن بمولدات صغيرة وشراء أمبيرات من مولدات مملوكة للقطاع الخاص لسد متطلباتها اليومية.

وقالت هدى محسن (٣٩عاما)، موظفة حكومية «ليالي رمضان لها وقع خاص في نفوس المسلمين، فهو شهر عبادة ومودة ورحمة وأجر وثواب، وندعو الله عز وجل ان يهدي العراقيين برحمته ويجعلهم إخواناً احبة ويجنبهم الاقتتال على الكراسي والمناصب، وأن يكونوا يدا واحدة لخدمة بلدهم». وأضافت «وصلت الأسعار هذه الايام الى أرقام مخيفة، وعلى الحكومة التدخل للحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية من اجل تأمينها للمواطنين، ليتسنى لهم الحصول عليها وتأمين موائد رمضان ولياليه، خصوصاً مايتعلق بتسريع تأمين مفردات الطاقة التموينية».

والمعروف ان مائدة الافطار في العراق مميزة، وتسعى الاسر الفقيرة والغنية الى المحافظة على تقاليدها من خلال تقديم اطباق الاكلات الشهية العراقية وأبرزها الدولمة والكبة والشوربة والطرشانة والكباب واطباق أرز العنبر الشهير والسمك المسكوف والدجاج المشوي والمقبلات وأطباق اخرى عديدة، إضافة الى انواع من الحلويات مثل الزلابية والبقلاوة ومن السما وزنود الست وعصائر الزبيب وانواع اخرى.

وقال محمد الربيعي (٥٣عاماً) «خلال شهر رمضان ساصطحب افراد عائلتي في بعض الايام لتناول وجبات الافطار في مطاعم بغداد الشهيرة التي عاودت نشاطها، وتناول المرطبات والتجوال في الشوارع ليلاً».

والى جانب هذه الاستعدات هناك استعدادات من نوع آخر يقوم بها الرجال والشباب لأقامة مباريات «لعبة المحيبس» الشعبية المعروفة لدى العراقيين، بمشاركة فرق من ارجاء البلاد، وتستمر الى موعد السحور في ظل اجواء فلكلورية ورقصات ودبكات وانغام المربع البغدادي، ويتخللها توزيع انواع من الحلويات والعصائر، الى جانب إقامة مباريات كرة القدم في الملاعب المغلقة، وتعتبر لعبة المحيبس واحدة من الالعاب الشعبية التي تظهر خلال شهر رمضان. ويمارسها فريقان من الرجال، يصل عدد كل فريق الى ٥٠ شخصا، اي ١٠٠ يد في كل جانب.

وقال وليد فارس (٢٣ عاماً)، طالب جامعي «استعداداتنا جارية لانطلاق مباراة المحيبس، وسيكون ضيوفنا من مناطق الاعظمية وشارع فلسطين وبغداد الجديدة والعطيفية والكاظمية ومدينة الصدر». واضاف: ان «من أهداف هذه اللعبة تقوية أواصر المحبة والصداقة بين أبناء الحي الواحد، وتوطيد الأخوة والتعارف بين أبناء المدينة الواحدة».

صحيفة اميركية: بلاك ووتر «اكبر جيش مرتزقة» في العالم

واشنطن / وكالات

نشرت صحيفة أمريكية تقريرا عن شركة «بلاك ووتر» الأمنية الخاصة الاميركي ة ذكرت فيه أن الشركة أصبحت «اكبر جيش» من المتعاقدين الخاصين في العالم.

وقال موقع صحيفة «بوست ترابيون» الاثنين: إن الشركة او كما اصبحت تسمى الان «زي» التي «أسسها بالكامل البليونير ايريك برنس (عضو سابق في البحرية الاميركية) أصبحت جيشا داخل الجيش الاميركي، وان الاسم الأنسب لهم هو المرتزقة»، واضافت الصحيفة: أن «برنس يدير أيضا شركة تجسس خاصة تعمل لصالح الأطراف المهتمة من الشركات حتى الحكومات».

وبينت الصحيفة أن «المتعاقدين مع بلاك ووتر يحصلون على ٥٠٠$ إلى ٦٠٠$ في اليوم وهو معدل أعلى حتى مما يدفعه الجيش الاميركي بصورة كبيرة»، واضافت أن «العديد من المتعاقدين هم عسكريون سابقون كما أن ٢٤٣٥ موظفا رفيعا في البنتاغون تركوا العمل ليعملوا (كمتعاقد) مع الشركة الأمنية». وأفادت الصحيفة أن «انتقادات تشير إلى أن بلاك ووتر عبارة عن مجموعة من العناصر الذين لا يخضعون لقوانين الجيش أثناء عملهم في العراق، وأنهم قاموا بقتل ١٧ مدنيا عراقيا في ساحة النسور في بغداد في ٢٠٠٧». واضافت أن «عناصر بلاك ووتر يتلقون تدريبا خاصا ولديهم احدث أنواع الأسلحة من ضمنها الطائرات الأمنية».

مشيرة إلى أن «بلاك ووتر استلمت عقودا بملايين الدولارات في العراق، وان عناصرها كانوا يعملون بصورة مستقلة عن الجيش الاميركي».

وخلص تقرير الصحيفة الى القول أن «الشركة (بلاك ووتر) أصبحت عملاقا متوسعا يبتلع الكلف العالية من العقود وانها ربحت مليار دولار خلال السنوات السبع الماضية من عملها».

نقص المياه في العراق.. يهدد مستقبل المحاصيل الزراعية

بغداد / وكالات

أكد وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد «أن العراق يحتاج إلى دخول كميات من المياه الواردة من تركيا عبر منطقة حصيبة الحدودية، ليواجه الصعوبات المائية في حوض الفرات، ولإنجاح الموسم الزراعي خصوصاً محصول الرز»

واضاف عبد اللطيف، بحسب صحيفة «الحياة»: ان الحكومة «تشدّد على أهمية عقد اجتماع عاجل على مستوى الوزراء والخبراء في الدول الثلاث المتشاركة وهي تركيا وسوريا والعراق، للبحث في موضوع تقاسم المياه المشتركة وتأمين الإيرادات المطلوبة من مياه نهري دجلة والفرات، لتمكين العراق من زراعة أراضيه المهيأة للموسمين الشتوي والصيفي خصوصاً في حوض الفرات».

وأشار إلى أن الإيرادات المائية لنهر الفرات «ظلت دون معدلها العام طيلة الفترة الماضية، كما كانت شحيحة قياساً إلى العام الماضي، ما اضطره الى استخدام جزء كبير من مخزونه المائي لسد حاجة القطاع الزراعي الذي كان اكثر القطاعات تضرراً».

وأعلن أنه نقل إلى وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو، خلال زيارته بغداد الأسبوع الماضي، أهمية التزام المسؤولين الأتراك وعودهم في شأن زيادة كميات المياه التي تدخل العراق، والوصول الى شراكة عادلة تضمن حقوق الجميع حاضراً ومستقبلاً.

يُذكر أن العراق كان لفت إلى ان هذه السنة شكلت أكثر السنوات شحاً منذ ما يزيد على ٧٠ سنة، ما انعكس على قطاع الطاقة وهدد محطات كهرباء بالتوقف، وأدى إلى تناقص ملحوظ في المياه المستخدمة للأغراض البلدية في مدن الرمادي وكربلاء والديوانية والنجف والسماوة، وانحسار زراعة محاصيل الرز والذرة الصفراء والخضر.